

الديمقراطية وحقوق الانسان

- هي حياة مشتركة لجميع البشر في العالم حيث تطورت هذه الافكار من قواعد عرفية الى قواعد قانونية وضعت من قبل السلطات الحاكمة مثلاً

• قانون اورنمو

• قانون لبت عشتار

• وقانون حمورابي

حيث تسمى بالحقوق الطبيعية لولاها لا يستطيع الانسان ان يعيش كبشر

المبحث الاول - نشأة حقوق الانسان

- تعود نشأة حقوق الانسان منذ النشأة الاولى لنزول الانسان على وجه الارض حيث تعود هذه الحقوق الى العصور القديمة والحضارات التي حددت مفهوم الحقوق والواجبات اتجاه الانسان .

المطلب الاول _ حقوق الانسان في الحضارات القديمة

- يبدأ الاهتمام بحقوق الانسان منذ العصور القديمة بدرجات متفاوتة بين حضارة واخرى مثل
- الحضارة اليونانية
- الحضارة الرومانية
- حضارة وادي النيل
- حضارة وادي الرافدين

اولا - حقوق الانسان في الحضارة اليونانية

الحضارة اليونانية تنص على امرين

- ١- المساواة الناقصة على طبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي والاجتماعي لذلك المشاركة السياسية قاصرة على طبقة النبلاء وفكرة المساواة بين الافراد غير موجودة
- ٢- الاسترقاق العبودية على حد ارسطو قال هم من صنع الطبيعة التي جعلت العبيد من الادوات لتحقيق السعادة بين الاسر اليونانية

ثانيا - حقوق الانسان في الحضارة الرومانية

التفاوت الطبقي في الحقوق هو السمة البارزة في المجتمع الروماني من حيث .

- ١- طبقة الاشراف - هم الاشخاص من الطبقة الثرية المسيطرة على الاقتصاد المالي والسياسي والاجتماعي .
- ٢- الطبقة العامة - عدم الاعتراف بهم بالحقوق والمواطنة والمشاركة السياسية ولم بتعرف لهم بالمساواة اما القضاء ولهم قوانين خاصة تختلف عن الاشراف وكانت المرأة ليس لها حقوق وعم تولي اي منصب او مشاركة

ثالثا – حقوق الانسان في حضارة وادي النيل

اختلفت الحضارة المصرية بشكل كبير عن الحضارة اليونانية والرومانية حيث وضعت اسس ومبادئ بالقيم والمساواة بين افراد المجتمع المتحضر حين ذاك .

حيث طبق اله الشمس حاكم مصر العدالة والمساواة بين الرجل والمرآه على انه قانون منزل من السماء

حيث عدم وقوع عقوبة غير عادلة ومساعدة الضعيف عدم جواز القتل تطورت الحضارة المصرية بالفنون والزراعة والصناعة وبناء الاهرامات والاقتصاد

رابعا – حقوق الانسان في حضارة وادي الرافدين

- وهي من افضل الحضارات بالعالم واهمها من حيث التطور الحضاري والصناعي والتجاري والعدل والمساواة والحقوق والواجبات حيث برز بوادي الرافدين حضارات ميزتها عن باقي بالفنون والزراعة والصناعة والتجارة والسياسة والاقتصاد حيث السومرية والاكديّة والبابلية والاشورية وغيرها ساهمت بشكل كبير بالتطور والعمران والازدهار في بلاد وادي الرافدين وكانت التجارة والصناعة والاقتصاد السمه الاكبر بالتطور والحقوق والواجبات محفوظة وضامن لكل فرد في حضارة الرافدين

اهم الحضارات في وادي الرافدين

- السومرية : قدم الحاكم اورو كاجينا اصلاحات اجتماعية واقتصادية واجتماعية عرفها التاريخ على اربع نسخ باللغة السومرية وبالخط المسماري على لوح طينية
 - البابلية : قدم حمورابي ٣٧ مادة قانونية من ٢٨٢ تعالج عدد من القضايا الاجتماعية وشؤون الاسرة والرقيق
 - الاكدية : وضع الملك بلا لاما شريعة اشنونا من ٦١ مادة قانونية عالجت جوانب الحياة المختلفة
 - الاشورية : اشتهرت بقوتها العسكرية والعمرانية والعلمية
-

المطلب الثاني : مفهوم وخصائص حقوق الانسان

١- مفهوم حقوق الانسان

هي مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلاله تـخل في حياته اليومية ونشاطاته المختلفة الفردية والذهنية وعلاقة بالسلطة الحاكمة . فالحقوق تتوزع بشكل اساسي بين (الحق ، الانسان)

فالحق لغة : الثبوت والوجود والتأكد والوجوب واللزوم

فالحق اصطلاحا : هو تحقيق او اشباع مصلحة معينة

الانسان : الكائن الحي المفكر الراقى ذهنيا

٢- خصائص حقوق الانسان

هو علم الذي تشترك بها جميع المجتمعات والقوانين من خلال

- حق الحياة لجميع البشر بشكل منظم ومحترم

- الطابع العالمي لهذه الحقوق

- حقوق ملزمة لكافة فئات الناس

- عدم حرمان اي شخص من حقوقه

- حق الانسان بالمأكل والمشرب والمسكن

.....

المصادر الاصلية لحقوق الانسان

١- التشريع

هي القواعد المكتوبة التي تضعها السلطة المختصة في الدولة

- التشريع الدستوري (الدستور)

- التشريع العادي (القانون)

- التشريع الفرعي (اللوائح)

٢- العرف

هو ما عتاد عليه من سلوك معين في شأن او مسألة معينة

٣- المبادئ الدينية

تعتبر بعض الدول القرآن والسنة النبوية مبدا التشريع وليس الدستور
الوضعي المكتوب من قبل خبراء حيث تعتبر القرآن والسنة دستورهما
المدون

٤- القانون الطبيعي وقواعد العدالة

هي القواعد التي استنتجها العقل البشري من طبيعة الروابط الاجتماعية
وحقيقة وجود الانسان

.....

انواع حقوق الانسان

١- الحقوق الاساسية وغير الاساسية

❖ الاساسية/هي الحقوق اللازمة والثابتة لكل شخص وانتهاكها يعد
مخالفة قانونية يعاقب عليها القانون مثل حق (الحياة ، الحرية ،
الامان الشخصي)

❖ الغير الاساسية / هي الحقوق المتعلقة باستكمال حياته ورفاهيته
وسعادته مثل (حرية الفكر ، الوجدان ، الدين ، العمل السياسي)

٢- الحقوق الفردية والحقوق الجماعية

❖ الفردية / هي الحقوق التي يتمتع بها الفرد بذاته كحقه (الحياة ، عدم التعرض للتعذيب ، المعاملة القاسية)

❖ الجماعية / هي حقوق جماعية لا تتم الا بشكل جماعي مثل (حقوق الاقليات ، التمييز العنصري ، حق المصير ، التمتع بثروات البلد

٣- الحقوق المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(أ) الحقوق المدنية / هي الحقوق اللازمة لكل فرد باعتباره عضو في المجتمع سهلة التطبيق لا تكلف الدولة ماديا ولا معنويا مثل

✓ حق الحياة

✓ حق العمل

✓ حق التعلم

(ب) الحقوق السياسية

هي الحقوق السياسية التي تمنحها الدولة لمواطنيها ويكفلها الدستور وهي

✓ حق الجنسية

✓ حق الانتخاب

✓ حق الترشيح

✓ حق التجمع

✓ حق الاقليات

(ج) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

هي حقوق مرتبطة بالدولة اتجاه مواطنيها بشكل اساسي مثل

- ✓ مستوى دخل مناسب لكل فرد
- ✓ العمل والضمان الاجتماعي على قدر المساواة
- ✓ حق التعليم بكافة مستوياته لكل فرد وحق اختيار المدارس
- ✓ توفير الضمان الصحي لخلق مجتمع يتمتع بصحة جيدة

٤- حقوق التضامن

هي نتيجة التطور النظام الدولي واتساع دائرة المعرفة في الاتصالات والتقدم التكنولوجي مثل

- حق التنمية
- حق البيئة النظيفة
- حق الثروات الموجودة
- حق المياه الصالحة
- حق الاغاثة عند الكوارث

المطلب الثاني – ضمانات حقوق الانسان

عدم التعدي عليها من قبل الدولة او اشخاص متنفذين
وتنقسم الى ثلاثة اقسام

١. الضمانات الدستورية

هو القانون الاساسي للدولة وملزمة لجميع السلطات التشريعية
والتنفيذية والقضائية .

حيث تتضمن الضمانات الدستورية بالمبادئ الاتية ..

- ✓ مبدأ استقلال القضاء وهو احد الدعامات الاساسية لقيام الدولة
- ✓ مبدأ سيادة القانون وخضوع السلطات الثلاثة لحكمها
- ✓ عم المساس بالقانون من اي جهة كانت متنفذة
- ✓ الالتزام بأحكام الدستور والمبادئ القانونية
- ✓ التزام السلطة التنفيذية بحدود وظيفتها على تنفيذ القانون
- ✓ التزام السلطة القضائية بسيادة القانون

٢. الضمانات القضائية

هي حقوق الافراد وحياتهم وتنقسم الى

أ- الرقابة على دستورية القوانين مثل

✓ خضوع جميع القوانين الصادرة من السلطة التشريعية للرقابة

✓ الرقابة السياسية رقابة السلطة التشريعية لا عمالها في اصدار القوانين

✓ الرقابة القضائية البت بكون القانون الصادر مخالف للدستور ام لا

حيث تنحصر الرقابة القضائية في صورتين هما

▪ رقابة الامتناع للتأكيد من دستورية القانون

▪ رقابة الالغاء بالغاء قانون معين لمخالفته لقوانين الدستور

٣- الرقابة على دستورية القرارات والانظمة والتعليمات

مدى توافق قرارات الادارة مع احكام القانون وتنفيذها وحماية النظام العام للدولة ولحماية حقوق الافراد وحياتهم الاساسية

٤- الضمانات السياسية

هي حماية حقوق الافراد وحياتهم من خلال ممثليهم في البرلمان من خلال نص القوانين من قبل الاحزاب السياسية والمنظمات الشعبية ووسائل الاعلام

حيث الضمانات السياسية على شكلين

أ – الرقابة البرلمانية

رقابة البرلمان على اعمال السلطة التنفيذية وحرصها على تنفيذ القوانين من خلال ..

- السؤال
- الاستجواب
- التحقيق
- المسؤولية السياسية للوزارة امام البرلمان

ب – رقابة الرأي العام

هي حماية حقوق الانسان من خلال وسائل الاعلام والاحزاب السياسية .